خلال افتتاحه في البيرة المؤتمر الوطني للسكان والتنمية

الجرباوي: استمرار الاحتلال وممارساته يقوّض الإنجازات التنموية للمجتمع

البيرة ـ سائد أبو فرحة: أكد د. علي الجرباوي، وزير التخطيط والتنمية الإدارية، التزام الحكومة بالعمل على إدماج البعد السكاني في عملية التخطيط التنموي الوطني والقطاعي، مشيرا بالمقابل إلى أنه رغم الجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمع الدولي، فإن استمرار الاحتلال وممارساته، يؤدي إلى تقويض الإنجازات التنموية للمجتمع.

جاء ذلك في كلمة للجرباوي، خلال المؤتمر الوطني للسكان والتنمية، والذي عقد تحت شعار «قضايا سكانية وتبعات تنموية»، ونظمته الوزارة، أمس، في فندق «بست إيسترن» بالبيرة.

وأشار إلى أن قضية السكان، محورية في العملية التنموية، وأنه لا يمكن ان تكون عنصرا محايدا في عملية التنمية، أو أن تبقى خارجها، منوها إلى أنها قضية تؤثر وتتأثر بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وأضاف: تحقيق التأثير الإيجابي المتبادل بين قضايا السكان والتنمية، يتطلب وجود بيئة داعمة تتضافر وتتفاعل فيها الابعاد السياسة والتشريعية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع ضرورة اتخاذ كافة التدابير الفعالة لإدماج قضايا السكان في عمليات ومراحل التنمية المختلفة، وهذا المؤتمر خطوة في هذا الطريق.

وحذر الجرباوي من تبعات تفاقم ظاهرة الهجرة في المجتمع الفلسطيني، مشددا على ضرورة وضع استراتيجيات لمواجهة هذه الظاهرة، وقال «إن لهجرة الشباب تأثيرا على الرأسمال البشري والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، وهو ما يحتم ايلاء موضوع التهجير أهمية خاصة، بما يشمل أنواع التهجير المختلفة مثل الهجرة الداخلية، وهجرة أدمغة وهجرة الشباب».

وتابع: بانعقاد هذ المؤتمر، يكون ١٥ عاما قد مر على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة، ونكون قد قطعنا أكثر من نصف الوقت المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ما يستدعي مراجعة ونقاشا للأوضاع السكانية والتنموية، لتحديد مستوى التقدم نحو تحقيق منهاج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية من ناحية، ولتطوير الاستراتيجيات التنموية الملائمة من ناحية ثانية.

وأضاف: إن استمرار الاحتلال، يجعل من قدرتنا على تحقيق منهاج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والأهداف الإنمائية للألفية، أمرا في غاية الصعوبة، لكن هذا ما يدفعنا بالمقابل إلى التعجيل في كافة الإجراءات المتاحة للعمل على إنهاء الاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة.

الجرباوي خلال في المؤتمر. (عدسة: جمال العاروري)

وتطرق إلى العلاقة التكاملية بين السكان والتنمية، وأهمية إدماج الابعاد السكانية في عمليات التخطيط التنموي، منوها إلى الزيادة السكانية المطردة في الأراضي الفلسطينية، والتحديات التي تفرضها على شتى الصعد، بما في ذلك التنمية.

وتعرض إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن العام ٢٠٠٧، وكشف عن ازدياد عدد السكان خلال ١٠ سنوات، بواقع ٨٦٦ ألف نسمة، أي ما نسبته ٣٠٪ من عدد السكان العام ١٩٩٧، مبينا أن لهذه الزيادة تبعات مهمة، تحتاج إلى اهتمام خاص، في ظل ما يترتب عليها من زيادة في الضغط على الخدمات الأساسية.

وأوضح أن الوزارة بدأت منذ سنوات عملا دؤوباً، تمثل في إعداد دراسات وأوراق حول موضوعات سكانية مختلفة، إضافة إلى تقديم مشروع قرار لتشكيل لجنة وطنية للسكان، مشيراً إلى دور الوزارة في تشكيل منتدى وطني للسكان كإطار يسمح بتبادل الأفكار بين شركاء العمل السكاني، وتقديم التوصيات السياساتية في الموضوعات السكانية المختلفة.

ولفت إلى العمل الحكومي يسير على أسس منهجية، وواضحة للتعامل مع القضايا السكانية في عملية التخطيط وإعداد الموازنات، معرباً عن أمله في نجاح المؤتمر، ومشيرا إلى أنه سيتم الالتزام قدر الإمكان بوضع التوصيات الصادرة عنه موضوع الدراسة والتنفيذ.

الإحصاء

من جهتها، أكدت علا عوض، القائمة بأعمال رئيس الجهاز المركزي للإحصاء، أن قضية السكان والتنمية، واحدة من أبرز القضايا الحيوية في الوقت الراهن، حيث تعد المسألة السكانية من أصعب المسائل التي تواجه العملية التنموية.

وقالت: «مما لا شك فيه، أن للمتغيرات السكانية مخاطرها، وانعكاساتها على عملية التنمية في شتى المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، ولا بد من تسليط الضوء على هذه المخاطر والسلبيات، وتحديد انعكاساتها الآنية، والمستقبلية، وتأثيرها على عجلة التنمية».

وبينت أن المجتمع الفلسطيني شهد ما بين التعدادين الخاصين بالسكان والمساكن ونفذا عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٧، تطورات جوهرية في حجمه، وتركيبه، ومعدلات نموه، منوهة إلى العديد من المؤشرات والمعطيات التي قدمها التعداد الأخير.

وخلصت إلى الإشارة إلى أن تنظيم المؤتمر، يعكس أهمية القضايا السكانية، وتبعاتها التنموية، كمادة ضرورية لكل العاملين، والناشطين، والباحثين في كل المجالات، وفي مختلف القطاعات، ولكل من يسعى إلى إثراء النقاش بشأن السياسات العامة، وفهم اتجاهات المجتمع، ولكل من يسعى إلى قياس ومراقبة، وتقييم التقدم في المجتمع.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

بدورها، ذكرت باربرا جورجي، الممثلة الخاصة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الأراضي الفلسطينية، أن المؤتمر يأتي تتويجا لجهتمد الشراكة بين الوزارة والصندوق، في العمل على تعزيز إدراج قضايا السكان في التخطيط الاستراتيجي.

وقالت: «إننا نعمل في الصندوق بالتعاون مع الوزارة نتذ العام ٢٠٠٦، على دعم وتعزيز الحوار الوطني حول القضايا التنموية كالصحة الإنجابية، وقضايا المساواة بين الجنسين، وعبر توفير البيانات والدراسات اللازمة لإدماج قضايا السكان في التنمية، والخطط الوطنية القطاعية في مجالات التعليم، والصحة، والعمل والمساواة بين الجنسين».

وأضافت: يسعى الصندوق على المستوى الوطني والإقليمي، إلى رصد ودعم التقدم الذي يحصل على مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وتوصيات مؤتمر السكان والتنمية بعد ١٥ عاما على إعلانها في القاهرة العام ١٩٩٤، كما يسعى إلى تحديد ورصد التحديات التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف المؤتمر الدولي.

وتطرقت إلى أن الصندوق يقوم حالياً بدراسة الأوضاع، لرسم استراتيجية عمله للسنوات ٢٠١١ – ٢٠١٤، لتتزامن مع خطة الإصلاح والتنمية الثانية، التي يتم إعدادها من قبل الوزارة، والوزارات المعنية، مؤكدة جاهزية الصندوق لتقديم كافة أنواع الدعم، والمساندة لجهود الوزارة في إعداد هذه الخطة، وخاصة فيما يتعلق بقضايا السكان والنوع الاجتماعي.

الجلسة الثانية

اثر ذلك، بدأت الجلسة الثانية للمؤتمر، وجاءت تحت عنوان «الشباب والهجرة»، وتحدث فيها كل من الباحثين محمد الدريدي، وحسن لدادوة، ورشا أبو شنب.

وفي هذا الإطار، قدم الدريدي، مداخلة جاءت تحت عنوان «الهجرة الداخلية والعائدة في الأراضي الفلسطينية»، وأشار فيها إلى وجود فجوة في مستويات التعليم بين المهاجرين أنفسهم على مستوى الجنس لصالح الذكور، كما هو الحال بالنسبة إلى المجتمع الفلسطيني ككل.

كما تطرق إلى معوقات الحصول على بيانات الهجرة، وخصائص المهاجرين داخليا.

وفي المقابل، ركز لدادوة، على «الأبحاث والبيانات المتعلقة بالهجرة الداخلية والخارجية»، لافتا إلى أن البيانات المتوفرة لا تؤهل المعنيين، رسم خارطة للحراك السكاني من وإلى الضفة والقطاع وداخلهما، أو بناء نماذج لاتجاهات هذا الحراك في المستقبل».

وبين أن دراسات الهجرة الخارجية، أخفقت في تقدير حجم هذه الظاهرة، واتجاه تطورها، داعيا إلى تطوير منهجية مناسبة لتقدير عدد المهاجرين، ودراسة آليات الهجرة أو التهجير، وربط معالجة موضوع الهجرة الخارجية ومسبباتها بالقضية الوطنية، والصراع العربي –الإسرائيلي.

وتحدثت أبو شنب، عن دراسة للهجرة من القطاع إلى الضفة، منوهة إلى أن حركة الهجرة الداخلية، بمثابة أداة لقياس عملية التطور الاجتماعي الاقتصادي على المستوى المحلي والوطني، مبينة أن الهجرة الداخلية، يمكن أن تلعب دورا حيويا في تقليص معدلات الفقر، والتطور الاقتصادي.

الجلسة الثالثة

أما في الجلسة الثالثة للمؤتمر، وركزت على ملف «القدس واللاجئين»، فتحدث كل من عبد الرحمن أبو عرفة، مدير عام «الملتقى الفكري العربي» والباحث محمد نزال.

وتحدث أبو عرفة، عن «الإجراءات والسياسات الإسرائيلية وتأثيرها على الأوضاع السكانية في القدس»، مشيرا إلى أن هذه الإجراءات تهدف إلى الإلغاء الفعلي لإمكانية أن تتطور القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية.

ودعا إلى دعم صمود أهالي القدس، والتجمعات المحيطة بها، إضافة إلى متابعة القرارات الدولية لتأكيد عدم شرعية الإجراءات التي قامت –ولا تزال– تقوم بها، والتي تتعامل مع القدس الشرقية بصفتها منطقة فلسطينية واقعة تحت الاحتلال.

من ناحيته، تناول نزال، «الانعكاسات الديمغرافية والتنموية للجدار»، مشيرا إلى أهمية اعتماد آليات على شتى الصعد لمواجهة مخطط الجدار.

ولفت إلى دور الجدار في ارتفاع معدلات البطالة، وزيادة نسبة الفقر، وتقويض المناخ الاستثماري، وتكريس مزيد من الاعتماد على المساعدات الخارجية.

الجلسة الرابعة

على صعيد آخر، شارك في الجلسة الرابعة والأخيرة للمؤتمر، وجاءت تحت عنوان «قضايا سكانية أخرى»، كل من الباحث عبد الرحيم أبو فضالة، وبدر زماعرة، المدير التنفيذي لمنتدى «شارك» الشبابي، والباحث د. عبد العزيز أبو ثابت، والباحثة د. ريتا جقمان، المحاضرة في جامعة بير زيت.

وفي هذا السياق، تحدث أبو فضالة، عن «واقع المسنين في المجتمع الفلسطيني»، منوها إلى نوع الخدمات المقدمة لهذه الشريحة من قبل المؤسسات الحكومية وغيرها.

ودعا إلى مزيد من الاهتمام بالمسنين، وأن يكون ذلك جزءاً من السياسة العامة للسلطة، لتحقيق العدالة، والرفاهية، والتنمية الشاملة في المجتمع.

من جهته، ركز زماعرة على «واقع الشباب في فلسطين»، لافتاً إلى وجود العديد من التحديات أمام الارتقاء بمستوى مشاركة الشباب على شتى الصعد.

وتحدث ثابت، في مداخلته وقدمتها بالإنابة عنه الباحثة د. سلوى مسعد، عن العدوان الإسرائيلي على القطاع، وتحديدا على الأطفال والمراهقين.

وتناول التأثيرات السلبية للعدوان على الأطفال، لا سيما النفسية، منوها إلى خطورة أبعادها على هذه الفئة.

وفي المقابل، ركزت جقمان، في مداخلة لها على «أهمية الدراسات السكانية»، حيث أكدت ضرورة أن تقوم السياسات والخطط السكانية وغيرها من السياسات على أساس علمي، علاوة على الاستثمار في إنتاج الباحثين المؤهلين والمدربين تدريبا نوعيا، لتمكينهم من توفير بيانات لتطوير السياسات السكانية.

رام الله: "التربية" و"إبداع المعلم" يطلقان فعاليات حملة مكافحة الفقر

رام الله ـ «وفا»: أطلقت دائرة النشاطات الطلابية في وزارة التربية والتعليم العالي، بالتعاون مع مركز إبداع المعلم، أمس، فعاليات الحملة العالمية لمكافحة الفقر، تحت شعار: «أنا أحب معلمي... أنا أحب معلمتي».

وأوضحت إلهام عبد القادر المحيسن مدير عام النشاطات الطلابية في وزارة التربية، أن الحملة هذا العام هي استمرار لنشاطات الوزارة السنوية لمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفقر، وتنفذ هذا العام تحت شعار يسلط الضوء على دور المعلمين في محاربة الفقر من خلال دورهم الحيوي والرسالة التي يؤدونها من جهة، كذلك الظروف التي يعاني منها المعلمون بسبب الاحتلال وإجراءاته، والحماية الاجتماعية اللائقة والأفضل التي يستحقونها.

وبينت أن الحملة ستستمر ٣ أيام، وستشمل كافة المدارس، بحيث تنفذ المدارس والطلبة العديد من الفعاليات، منها: إرسال الطلبة رسائل شكر وتقدير للمعلمين وكذلك الورود، وتبادل أدوار بحيث يتعرف الطلبة على الدور المهم للمعلم والصعوبات التي تواجهه، إضافة إلى أنشطة فنية، وجداريات، ومسرحيات معبرة ومنسجمة مع شعار الحملة.

وذكرت المحيسن أن بيانا موحدا سيقرأ في الإذاعات المدرسية الصباحية، يتناول دور التعليم في محاربة الفقر، وسياسات الوزارة في تأكيد مبدأ التعليم للجميع، والخطوات المنسجمة مع مؤتمر داكار، كذلك تأكيد البيان على ضرورة توفير المستوى المعيشي، والعيش الكريم للمعلم بصفته طرفا أساسيا في العملية التعليمية.

من جانبه، ذكر رفعت صباح، المدير العام لمركز إبداع المعلم، أن شعار الحملة لهذا العام يأتي في سياق إدماج المجتمع المحلي، وأولياء الأمور والطلبة بتفهم أوضاع المعلمين، والتأكيد على ترسيخ العلاقة بين الطلبة والمعلمين، كذلك تسليط الضوء على الأوضاع المعيشية والحياتية للمعلمين وتطويرها على نحو يكفل الحماية الاجتماعية الملائمة والمناسبة، هذا الأمر المرتبط بشكل وثيق بنوعية التعليم الفلسطيني.

بدوره، ذكر مدير برنامج الضغط والمناصرة في مركز إبداع المعلم حذيفة جلامنة، أن الحملة لهذا العام هي استمرار للتعاون مع وزارة التربية والتعليم، وأنها ستشمل كافة المدارس.

وأكد جلامنة أن شعار الحملة لهذا العام يجسد الدور الهام للمعلمين الذي أعطوا في ظل كل الظروف الصعبة، ويستحقون الأفضل على صعيد الحماية الاجتماعية اللائقة والعيش الكريم.

ودعا مؤسسات المجتمع المحلي، وأولياء الأمور إلى الانخراط في الحملة، من خلال المشاركة في الفعاليات التي ستنفذ في المدارس، موضحا أن جميع المديريات قد حددت مدرستين مركزيتين لتنفيذ الفعاليات.